وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة

الجامعة الإفريقية أحمد دراية بأدرار
كلية الآداب والعلوم الانسانية
قسم العلوم التجارية

ينظم يوم دراسي حول:

اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

بتاريخ :29 فيفري 2012

برنامج المداخلات لليوم الدراسي:

"اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية"

يوم الأربعاء 29 فيفري 2012

(بالمدرج "د")

برنامج افتتاح فعاليات اليوم الدراسي على الساعة: 08:30 ويتضمن:

- ✓ النشيد الوطني
- ✓ آيات بينات من القرآن الكريم
- ✓ كلمة السيد مدير الجامعة
- ✓ كلمة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية
- ✓ كلمة السيد رئيس قسم العلوم التجارية
- ✓ كلمة السيد رئيس اللجنة العلمية لليوم الدراسي

الجلسة الأولى: من الساعة: 09:00 إلى الساعة: 10h30 رئيس الجلسة: د.بن عبد الفتاح دحمان

الرقم	الأستاذ	عنوان المداخلة
01	د.بن عبد الفتاح دحمان– أ.يامة ابراهيم	اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية العمومية
02	د. أقاسم عمر–أ.خطيب سيدي محمد	نظم دعم قرارات سلسلة التوريد – مدخل نظري–
03	د.حروشي جلول	دور المحاسبة في اتخاذ القرار في المؤسسة
04	أ.بوكار عبد العزيز	أهمية التوحيد المحاسبي في دعم القرارات الاقتصادية على مستوى المؤسسة
05	د.بوعزة عبد القادر	التأثير الجبائي على قرار الاستثمار من خلال سياسة التحريض الجبائي بالجزائر
06	أ. بن عبيد عبد الباسط–أ.مدياني محمد	دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عملية اتخاذ القرار في

		المؤسسة الاقتصادية
07	أ.عبدالرحمان عبد القادر–أ هداجي عبدالجليل	أبعاد القرار التمويلي في البنوك الإسلامية

الجلسة الثانية: من الساعة: 10:30 إلى الساعة: 12h00 رئيس الجلسة: أ.بن الدين أمحمد

الرقم	الأستاذ	عنوان المداخلة
08	أ.بن العارية حسين–أ.غيتاوي عبد القادر	متطلبات ومعايير اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية الإنتاجية – دراسة حالة–
09	د.قالون الجيلالي	البعد الأخلاقي للقرار التسويقي
10	أ.سقر أحمد	إجراءات اتخاذ قرار منح القروض في المؤسسات المالية
11	أ.جلايلة عبد الجليل	مراحل اتخاذ القرار على مستوى الوكالات البنكية
12	أ.د– بلمقدم مصطفى–أ.بن الدين أمحمد	البرمجة الخطية ودورها في اتخاذ القرار في المؤسسة
13	أ.بلعقون صلاح الدين–أ.قناديل عبدالله	Les outils d’aide à la décision de la SDO/Adrar
14	أ.مسعودي محمد	نظام الإدارة البيئية كإطار متكامل لاتخاذ القرار البيئي في المؤسسة
15	أ.سيد اعمر محمد –أ.دليمي رشيد	الطابع الخاص للتسيير والرقابة في المؤسسة ذات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة

اختتام اليوم الدراسي وقراءة التوصيات على الساعة: 12h15.

رئيس القسم

أبعاد القرار التمويلي في البنوك

أ. عبدالرحمان عبدالقادر

أ.هداجي عبدالجليل

مقدمة :

منذ أن ظهرت البنوك الإسلامية في عالمنا الإسلامي وهي تزداد أهمية يوماً بعد يوم ، إذ أصبحت تعبر عن مستوى من النضوج و التقدم الاقتصادي للدول الإسلامية ، باعتبار البنوك الإسلامية صورة من صور الاستقلالية الاقتصادية عن النظم الغربية ، فكلما ازدادت إمكاناتها و نشاطاتها المالية انعكس ذلك على الاقتصاد و المجتمع ، و هي بذلك تعدُّ عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي، لأنها تحفظ الأموال، وتحركها، وتنميها، وتسهّل تداولها، وتخطط في استثمارها ، و كما هو الحال في المؤسسات المصرفية التقليدية، فإن البنوك الإسلامية تسعى بدورها هي الأخرى إلى التقليل من مخاطر تعثر العمليات التمويلية والاستثمارية التي أبرمتها مع الغير، من خلال إجراء دراسات تسبق قرارات التمويل.

يهدف القرار التمويلي في البنوك الإسلامية إلى دراسة الجدارة الائتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه والتأكد من صحة المعلومات والبيانات المقدمة من طرف العميل حول شخصيته و نشاطاته و مختلف تعاملاته المالية و الاقتصادية ، وهي بذلك تُعنى بالدرجة الأولى بدراسة طالب التمويل و مؤسسته دون التطرق إلى دراسة العملية محل التمويل بصفة مباشرة ، وقبل المضي في دراسة جدواها(القرار الاستثماري) .

إن للقرار التمويلي في البنوك الإسلامية أبعادا أخرى تختلف عنها في البنوك التقليدية من خلال مراحلها وضوابطها التمويلية ، و من هذا المنطلق أتت هذه الدراسة لتسلط الضوء **على أبعاد القرار التمويلي في البنوك الإسلامية و الضوابط و المعايير التي تحكمها** .

تظم الدراسة مزيج من الأفكار الأكاديمية التنظيرية للموضوع محل الدراسة ، مع محاولة محاكاة الواقع العملي بالإشارة إلى بعض التجارب في مجال القرار التمويلي كلما دعت الضرورة لذلك .

و بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة ، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية ، على النحو التالي :

- مراحل العمليات التمويلية في البنوك الإسلامية .
- ضوابط القرار التمويلي الإسلامي .
- معايير القرار التمويلي الإسلامي .

المحور الأول: مراحل العمليات التمويلية في البنوك الإسلامية .

المطلب الاول: دراسة الحاجة إلى التمويل

إن حاجة العميل إلى التمويل معناها الحاجة إلى زيادة نشاطه والمحافظة عليه من خلال زيادة رأسماله المتداول، أو من يشاركه بالأموال التي قد لا تتوفر لديه، فعند لجوء المؤسسات إلى البنوك الإسلامية بغرض الحصول على التمويل، تقوم البنوك الإسلامية بدراسة هذه الحاجة من خلال دراسة سببها ومقدار هذه الحاجة وموضوعها أي الغرض الذي يستخدم فيه العميل التمويل المحتاج إليه.

أولا– أسباب الحاجة إلى التمويل

تبدأ العملية التمويلية بوجود الحاجة إلى التمويل التي تبرزها حاجة حقيقية تتعلق بمواصلة النشاط العادي للعميل، لا مجرد الاستفادة منها لأغراض شخصية.

1- تعريف الحاجة إلى التمويل

إن حاجة العميل للتمويل معناها الحاجة إلى زيادة نشاطه، أو المحافظة عليه من خلال رأس ماله المتداول (البضائع)، أو الحاجة إلى من يشاركه بالأموال التي قد لا تتوفر لديه، أو لدى من يعطيه المال على سبيل المضاربة، وفق مفهوم الشريعة الإسلامية، أو تأجير الآلات والمعدات[1].

2– أسباب نشوء الحاجة للتمويل وشروطها إشباعها

يمكن إيجاز أسباب نشوء الحاجة للتمويل فيما يلي:

- ارتفاع الأسعار وزيادة الأعباء العامة للمنشأة الاقتصادية كالأجور والتأمينات الاجتماعية.
- مواكبة التطور التكنولوجي من خلال استخدام الماكينات والآلات الأكثر كفاءة.
- تطور أنماط وأساليب الاستهلاك.
- الرغبة في توسيع مستوى النشاط الإنتاجي والخدمي في المؤسسة.
- إيجاد مشاريع جديدة لمواجهة الاحتياجات المتنامية للمجتمع.

لقد بينت دراسة أقيمت في السودان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى أن الحاجة إلى التمويل كانت لتمويل شراء المواد الخام والآلات بنسبة 60%، بينما كانت نسبة التوسع في المؤسسة وزيادة الطاقة الإنتاجية بنسبة 12,5%[2].

ثانيا– مدة الحاجة للتمويل و مقدارها والغرض منها

1- مدة الحاجة للتمويل و مقدارها

1– مصطفى كمال السيد طايل، " **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية** "، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص1.

2– عثمان بابكر أحمد، " **تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية تجربة بعض المصارف السودانية** "، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص70.

يجب أن لا تتعدى مدة الحاجة اعتبارات عنصري الأمن والسيولة، على أنها بصفة عامة تتراوح بين بضعة أيام أو شهور أو سنة كاملة في حالة التشييد والمقاولات.

أما فيما يخص مقدار الحاجة للتمويل فيجب أن تتناسب مع مركز العميل وقدرته على الوفاء، وأن يكون كافيا لمواجهة الغرض الذي يستخدم فيه، لأنه إذا لم يكن كافيا لإشباع حاجة العميل فإن هذا الأخير سيتقدم بطلب آخر لزيادة حد التمويل فقد يوافق البنك أو يرفض، وفي حالة رفض البنك قد يتعثر العميل ولا يستطيع سداد التمويل السابق، ويكون قد وضع نفسه في حرج مالي مع العميل[3].

2- الغرض من الحاجة إلى التمويل

يقصد بالغرض من الحاجة للتمويل هو إلى أي مجال أو نشاط سيوجه العميل التمويل الذي يطلبه من البنك، والقاعدة الأساسية أن يكون الغرض داخلا في النشاط العادي للعميل أو مكملا له على أعلى تقدير، ويجب على العميل تحديد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التمويل بشكل دقيق حتى يمكن للبنك اتخاذ قرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة هذا التمويل من عدمه، وإذا كان يتوافق مع سياسة البنك التمويلية، ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية ومدى مناسبة حجم ومبلغ التمويل ونوعه مع الغرض المطلوب منه.

يمكن للبنك الإسلامي أن يتعرف على الغرض الذي يطلب العميل تمويله من خلال فاتورة العرض التي يقدمها ويرغب في شراء محتوياتها، أو الفاتورة المبدئية في حالة الاستيراد من الخارج، أو الدراسة التي يطلب فيها العميل من البنك مشاركته في مشروع أو إمكانية القيام بعملية المضاربة، وتنقسم العمليات التمويلية من حيث الغرض منها إلى ثلاثة أقسام وهي:[4]

- التمويل الموجه لإشباع حاجات الإنتاج.
- التمويل الموجه لإشباع حاجات التداول.
- التمويل الموجه لإشباع حاجات الاستهلاك.

ومن هنا يتضح لنا أن العمليات التمويلية تنقسم إلى ثلاثة أقسام وفق التقسيم السابق، حيث يلاحظ أن البنوك الإسلامية بناء على الصيغ الإسلامية التي تتعامل بها، تستطيع أن تدخل في مجالات الأقسام الثلاثة وهي الإنتاج والتداول والاستهلاك، إذ أن عمليات المشاركة والاستصناع والاستزراع والإجارة تناسب مجال الإنتاج ويلائم مجال التداول عمليات المرابحة بأنواعها المختلفة والمضاربات، كما يلائم مجال الاستهلاك عمليات البيع بالتقسيط وكذلك المرابحات.

المطلب الثاني: المعايير المتعلقة بالعميل طالب التمويل

بعد الحكم على دراسة الجدوى بالنجاح تقوم البنوك الإسلامية بتطبيق بعض المعايير على الشخص أو المؤسسة التي تحتاج إلى التمويل، وهذا حتى تتفادى البنوك الإسلامية الوقوع في مخاطر عدم استرداد الأموال، وذلك بالحكم على العميل من خلال تطبيق عدة معايير عليه ونستعرض أهم هذه المعايير بالتفصيل .

3- مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سابق، ص12.

4- مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سابق، ص14.

أولا– شخصية العميل

إن مفهوم الشخصية من وجهة نظر موظف الاستثمار في المصارف الإسلامية اشمل منه عند تعبير موظف الاستثمار في المصارف التقليدية إذ لا يقتصر هذا المفهوم في المصارف الإسلامية على الالتزام المادي لطالب التمويل، بل يمتد إلى الالتزام الديني والذي يعد أهم المعايير التي يجب توفرها في طالب التمويل، ولكن هذا لا يعني عدم منح التمويل لغير المسلمين إذا ما التزموا بشرط المصرف الإسلامي و الضوابط الشرعية وكان في ذلك مصلحة للمسلمين[5].

إن أساس التعامل بين البنك والعميل طالب التمويل هو ثقة البنك في العميل[6]، ويجب على إدارة البنك البحث في ماهية العميل من حيث سمعته التجارية والأخلاقية[7]، فكلما كان هذا الأخير يتمتع بشخصية آمنة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، و ملتزما بكافة تعهداته، وحريصا على الوفاء بالتزاماته، كلما كان اقدر على إقناع البنك في إعطاءه التمويل المطلوب، لكن قياس عامل الأمانة والنزاهة أمر صعب على البنك الإسلامي، ويقوم هذا الأخير بالحصول على المعلومات من خلال:[8]

1–الاستعلام وجمع المعلومات

يتم جمع المعلومات عن العميل كالحالة الاجتماعية للعميل وعن مدى تعامله في السوق، وعما إذا كان أدين في جريمة من جرائم المال، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن تعليمه وعن مدى التزام العميل بتنفيذ تعهداته، ومعرفة مدى قدرة العميل على التمسك بالأخلاق الحسنة والعدالة فيما لو تعارضت مع بعض مصالحه المادية.

يتم الحصول على هذه المعلومات من مختلف الوسائل التالية:

1–1– المقابلة الشخصية: تعد المقابلة الشخصية من أهم طرق جمع المعلومات عن العميل وذلك بقابلته شخصيا والاستفسار لمعرفة سبب طلب التمويل وأهليته القانونية والثقافية والإدارية، وذلك تطبيقا للمثال الانجليزي (اعرف عميلك) "know your Customer"[9].

1–2– المستندات التي يقدمها العميل: كما يقدم العميل للبنك الإسلامي مجموعة من المستندات الرسمية التي تبرز كيانه القانوني وطبيعة نشاطه الذي يزاوله و المسؤولين عن الإدارة في منشأته، ومن بين هذه المستندات[10] –عقد تكون الشركة، – نسخة من السجل التجاري أو رخص أخرى مزاولة النشاط، بيان عن الشخص المخول له إدارة المشروع، نبذة عن المالكين ونشاطهم بالإضافة إلى صورة عن عقود الممتلكات الخاصة بالمشروع أو النشاط الحالي.

5– حسين محمد حسين سمحان، " **معايير التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية** "، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، الجامعة الأردنية، عمان، ع2، 1996، ص50.

6– مصطفى كمال السيد طايل، " **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية** "، مرجع سابق، ص34

7– عمر با بكر المكي، " **دور المصارف الإسلامية في مكافحة الجريمة الاقتصادية** "، مجلة المال والاقتصاد، العدد60، مرجع سابق ، ص52.

8– مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سابق ص39.1 .

9– عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد ألشواربي، " **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المعرفية والقانونية** "، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997 ص992.

10– مصطفى كمال السيد، مرجع سابق ص19–20.

1-3- الخبرة السابقة في التعامل مع العميل: وهي بمعنى تأكد البنك من أن العميل قد سبق له التعامل معه سواء كان ذلك بمنح تمويل سابق للعميل أو أن للعميل حساب لدى البنك مما يعني انه من أصحاب الودائع.

إن الخبرة السابقة في التعامل مع العميل تتيح للبنك معرفة مدى التزام العميل بأداء التزاماته ويتم قياسها بالمعادلة التالية:[11]

أداء العميل لالتزاماته = القدرة على السداد × الرغبة في السداد

وبالتالي يستطيع البنك معرفة وضعية عميله و معرفة رغبة العميل في سداد التزاماته.

1-4- خبرة جهات أخرى في التعامل مع العميل: يمكن الاستعلام عن العميل من جهات أخرى وذلك بالرجوع إلى البنوك التي يتعامل معها العميل والموردين الذين يتعاملون معه، ونشرة غرفة التجارة وأسماء التجار الذين وجهت إليهم إنذارات نتيجة توقفهم عن الدفع، إضافة إلى أي بيانات أخرى عن شخصية العميل وخبرته وثقافته وأخلاقه و استقراره العائلي، ومدى انتظام مدفوعاته او التوقف عن الدفع أو إشهار إفلاسه[12]، كما يمكن أيضا الاستعلام عن العميل بالاطلاع على البيان المجمع الخاص بالعميل و الأطراف المرتبطة به و الذي توفره قاعدة المعلومات المجمعة بالبنك المركزي بالزيارة الميدانية لمنشاة العميل وذلك للوقوف على الحالة العينية و التجارية للمنشاة واخذ فكرة عن بعض الأمور مثل معلومات عن الموظفين وحالة المواد الأولية، وموقع المنشاة بالإضافة إلى المباني ومساحة المنشاة، و الآلات وكيفية تنظيم العمل الإداري و الموردين وغيرها من الأمور.

إذا ما تأكد البنك من سلامة شخصية العميل واكتمال مقوماته يتم الانتقال إلى دراسة قدرة العميل.

ثانيا– قدرة العميل (كفاءة العميل)

يجب على العميل أن يتمتع بالكفاءة و القدرة الفنية و الإدارية اللازمة لإدارة نشاطه بنجاح، ويتأكد البنك من معرفة قدرة العميل من خلال ثلاثة عناصر وهي:[13]

1–الخبرة الماضية للعميل

من الضروري أن يتأكد البنك الإسلامي من خبرة وكفاءة العميل في الميدان أو المجال الذي يمارس فيه نشاطه، ويتم معرفة خبرة العميل من خلال طرح بعض الأسئلة على مديري المنشاة، وتتمثل هذه الأسئلة في سؤالهم عن المشروعات والشركات التي عملوا بها من قبل، ومن طرح بعض الأسئلة على الموردين والبنوك الأخرى الذي تعاملوا مع هذه المنشاة، والاستقصاء عن نوع التعليم الذي حظي به المديرون .

11- محسن احمد الخضيري، مرجع سابق، ص221.

12- موسى رحماني وبن إبراهيم الغالي، " **القرار التمويلي في البنوك الإسلامية** "، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي بسكرة حول : " **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – (دراسة حالة الجزائر و الدول النامية)**"، يومي 21-22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، ص04.

13- محسن احمد الخضيري، مرجع سابق، ص221-223.

2- الأعمال الحالية التي يمارسونها

من الضروري الوقوف على ما يمارسه العميل من أنشطة حالية وهل تتفق مع خبرته السابقة أم تتعارض بشكل كبير، وهناك مقياس هام يتمثل في مدى اشتراك المدير بين العاملين بالمنشاة في إدارة أكثر من مؤسسة أو شركة اقتصادية أو منضمة إدارية ومقدار الاحترام والتقدير الذي يحمله حملة الأسهم لهؤلاء المديرين.

3- اتجاهات العميل في المستقبل

إن التمويل الممنوح من البنك لعميله مرتبط بشكل شبه كامل بالظروف المستقبلية التي ستواجه العميل، ولذلك كان لزاما على البنك الإسلامي التأكد من قدرة العميل و استعداده على التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ على النشاط الممارس، وتلك القدرة تعتمد على الكفاءات الإدارية التي تعمل لدى العميل، ومن ثم يجب على البنك الإسلامي معرفة مدى استقرار الكفاءات الإدارية الموظفة لديه، من خلال قياس مدى رضاهم عن العمل الذي يؤديه، أو مدى مناسبة مستوى الأجر والعائد الذي يحصلون عليه.

ثالثا- الظروف المحيطة بالعمل

يقوم البنك بدراسة مدى تأثر المنشاة طالبة التمويل بالاتجاهات الاقتصادية العامة للنشاط الاقتصادي بشكل عام، وبالصناعة أو الحرفة التي يمارسها العميل بشكل خاص، أي مدى تأثير المنشاة طوال مدة التمويل بالدورة الاقتصادية العامة للنشاط الاقتصادي ككل، والدورة الاقتصادية الخاصة للنشاط الخاص الذي يمارسه العميل باتجاهات كل منهما ومدى علاقة وارتباط ذلك بنشاط العميل، ويرتبط بهذه الظروف مكانة المنشاة في سوق النشاط، وهل هي رائدة أم تابعة.

رابعا- الضمانات

بعد التأكد من الشخصية الجيدة للعميل ومعرفة مركزه الحالي ومعرفة أنه قادر على استرداد الأموال يقوم البنك الإسلامي بطلب الضمانات كإجراء وقائي لخطر عدم استرداد هذه الأموال.

ويلاحظ إن الضمان قد يكون عيني كالعقارات والمعدات والآلات والمنتجات والأوراق التجارية وغيرها، وقد يكون شخصيا كالاعتماد على شخص مليء أو ضمان الوالد أو الزوجة، ويكون الغرض من الضمان هو الضغط الأدبي على الشريك للالتزام بشروط التمويل[14]، كما يجب أن تكون قيمة الضمانات تقوم بتغطية قيمة التمويل الممنوح إلى المؤسسات لحماية أموال المودعين من الخسارة.

في حالة عدم مقدرة العميل على أداء التزاماته في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب، أو أن ظروف ف الإعسار هي ظروف دائمة، أو أن العميل لم يتصرف في إدارة الأموال بكفاءة فان البنك الإسلامي يقوم بتسبيل هذه الضمانات، عكس البنوك التقليدية التي تقوم بتسبيلها بمجرد عدم قدرة العميل على الدفع، فلذلك تأخذ البنوك الإسلامية بقول الله تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"[15]،

14- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، " **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية** "، مرجع سابق، ص186.

15 - سورة البقرة، الآية 280.

ولا تأخذ البنوك الإسلامية أي مقابل في حالة عدم مقدرة العميل على الدفع في الوقت المحدد ولجوء العميل إلى تأجيل دفع الأقساط إلى أجل آخر[16]، وعملية تسييل الضمانات تتم إما بالبيع أو بالتصفية، ويجب على البنك التأكد من توفر الشروط الائتمانية في الضمانات المادية التي يقدمها العميل من حيث ملكيته لها، ومن حيث عدم رهنها لغير البنك، ومن حيث سهولة بيعها وتصريفها، ومن حيث عدم قابليتها للتلف أو التقلب في القيمة...الخ.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هذه الضمانات قابلة للتسييل ومتناسبة من حيث قيمتها وصلاحيتها مع طبيعة ومدة ونطاق عمليات التوظيف الاستثماري، وفي الوقت ذاته يجب على البنك الإسلامي ألا يغالي في الحصول على هذه الضمانات لئلا يسبب إرهاقا للعملاء

المحور الثاني: ضوابط القرار التمويلي الإسلامي .

المطلب الاول: ضوابط التمويل في البنوك الإسلامية

يقصد بضوابط التمويل في البنوك الإسلامية القواعد والمبادئ التي يجب أن يعمل مالك رأس المال (البنك الإسلامي) أي متخذ القرار التمويلي على أن يحققها وهو يقوم بمنح التمويل اللازم لعميله طالب التمويل.

إن عملية التمويل في البنوك الإسلامية تحكمها عدة ضوابط، والتي من بينها:

أولا– الضوابط العقائدية

يقصد بالضوابط العقائدية أن تلتزم كافة العمليات التمويلية بحدود القواعد والأحكام الشرعية لاستثمار وتشغيل الأموال، وأن تراعى حتما نظرة الشرع الحنيف في المعاملات المختلفة ومراتبها بين الحلال والحرام والتحريم والكراهية، وبالأحكام الخاصة بالعقود محل التعاقد[17].

إن البنوك الإسلامية تلتزم في معاملاتها التمويلية بعدة معايير شرعية من بينها:

- أن تكون عقود المعاملات موفاة الشروط التي يتطلبها أو يصح بها العقد من شروط العقد والمعقود عليه وغيرها من الأمور المتعلقة بالعقود[18].
- الابتعاد عن الاكتناز الذي يعبر عن جمع المال دون استغلاله في أي نشاط اقتصادي، سواء كان استثمارا أو إنفاقا في السلع الاستهلاكية، فالمسلم مطالب شرعا بتنمية واستثمار أمواله في الأنشطة الاقتصادية ولا يحتفظ بها في شكل نقود سائلة[19]، فيجب على البنوك الإسلامية استثمار أموالها الفائضة عن حاجتها وعدم اكتنازها.

16– محسن احمد الخضيري، " **البنوك الإسلامية** "، مرجع سابق، ص226.

17– محمد إبراهيم أبو شادي، " **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق** "، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000، ص92.

18– عبدالحميد محمود البعلي، " **الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية** "، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1991، ص27–33.

19– أمير عبد اللطيف مشهور، " **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي** "، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1990، ص207.

- مراعاة قاعدة الأولويات الإسلامية وذلك بتقديم الضروريات لحاجة العامة إليها، ثم العمل على توفير المشروعات التي تيسر للأفراد الحاجيات والتحسينات مما يؤدي لتنشيط وأعمال المقاصد الشرعية الأساسية في كل القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- أن يكون غرض أي عملية تمويلية ووسائلها ومنتجاتها حلالا، إذ يمتنع البنك الإسلامي عن تمويل أي نشاط أو سلعة محرمة شرعا أو يشوبها شبهة الحرام، وكما يلتزم البنك الإسلامي في التعامل بالصيغ الإسلامية التي بينها الفقهاء المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- أن لا يكون الهدف من التمويل إلحاق الضرر بالمجتمع، وهذا مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"[20]، فالضرر هو الإسم والضرار هو الضرر بغير حق، والضرر هو أن يدخل على غيره ضرر بما كان له منفعة به، والضرار أن يدخل على غيره بما لا منفعة له به[21].

ثانيا– خدمة البيئة المحلية والمساهمة في التنمية

ان توفير مختلف التمويلات التي تحتاج إليها المؤسسات والأفراد من مضاربة ومشاركة وغيرها من الصيغ الإسلامية، تساهم في تحقيق التشغيل الكامل لرأس المال الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[22]، ويجب على البنوك الإسلامية إعطاء الأهمية الكبيرة للبيئة المحلية من محافظات ومدن وقرى، وذلك لأن البنك يكون على علم بالمنطقة التي تحيط به وعلى علم بكل احتياجاتها وعلى العملاء المتواجدين فيها، وبذلك يقوم بالمساهمة في التكافل الاجتماعي في المنطقة المحيطة بالبنك الإسلامي[23]، ومحاولة التركيز على الاستثمار الذي يساهم على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع، وتسبيق مصلحة المجتمع على المصلحة الفردية[24]. ولقد ساهمت البنوك الاسلامية بالفعل في التنمية الاقتصادية في جل الدول التي تنشط فيها

ثالثا– الربحية

تعتبر تنمية المال من ضوابط الاستثمار في الإسلام ولذلك كان لزاما على البنوك الإسلامية أن تقوم بتمويل أو استثمار أموالها في المشاريع التي تحقق لها دخل مناسب من الاستثمار، وهذا الدخل يكون متناسب مع حجم الاستثمار والأدوات المستثمرة فيه، وهذا الدخل هو الصافي بعد خصم الضرائب[25]، وعليه فالبنوك الإسلامية تقوم باختيار المشروعات الأعلى ربحية وتجنب تلك التي تكون نتائجها معرضة للخسارة أو فيها مخاطر عالية.

رابعا– الغنم بالغرم و الخراج بالضمان

20– يحي بن يحي الليثي، " **موطأ الإمام مالك** "، ط2، دار النفائس، بيروت، 1977، ص526.

21– كوثر الأبجي، " **دراسة جدوى الاستثمار في ضوء أحكام الفقه الإسلامي** "، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني سنة 1985، جدة، ص33.

22– حسام الدين فرفور، " **التمويل واستثمار الأموال في الشريعة** "، دمشق يومي 12–13 آذار 2007، ص11.

23– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، " **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية** "، مرجع سابق، ص181–182.

24– عبد الستار أبوغدة، " **الضوابط الشرعية للتمويل و لاستثمار الأموال** "، بحث مقدم في المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان: " **الصيرفة الإسلامية .....صيرفة استثمارية** "، دمشق 12–13 /2007/3، ص 05.

25– فارس أبو معمر، " **دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة 1990– 2000** " ، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 10، العدد1، سنة2001، ص250.

1- الغنم بالغرم

إذا كانت البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة، فإنها تعمل بنظام المشاركة في الربح والخسارة ومعنى ذلك أن استحقاق الربح يعتمد على تحمل المخاطرة، فإذا دخل عنصر من عناصر الإنتاج إلى العملية الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج لا على أساس الأجرة فعليه أن يتقبل المخاطرة أي يضمن ما قد يحدث من نتائج سلبية ويتحملها مقابل استحقاقه لنصيب من الربح إذا تحقق وهذا هو معنى الغنم بالغرم، أي المشاركة في أخذ الغنم إذا حصل لابد أن يكون مقابلا لتحمل الغرم أو الخسارة إذا حدثت[26]، أو بمعنى آخر أن من ينال نفع شيء يتحمل ضرره[27]، فالحق في الحصول على العائد أو الربح يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف، المصروفات أو الخسائر أو المخاطر، أي فالحق في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، وهذه القاعدة تحمل معنى العدالة الاجتماعية وكذا التوازن بين النفع والضرر.

2- الخراج بالضمان

يقصد بها أن من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فبضمان أصل المال يكون الخراج (أي ما خرج منه كثمرة الشجرة ومنفعة الدار وأجرة الدابة ونسلها) المتولد عنه جائز الانتفاع لمن ضمن، أي أن من يضمن شيئاً لو تلف ينتفع به في مقابلة الضمان* وتحمله لتبعات الهلاك الشئ أثناء بقائه عنده[28]؛ كما لو رد المشترى حيواناً بخيار العيب، وكان قد استعمله مدة لا تلزمه أجرته، لأنه لو كان قد تلف في يده قبل الرد لكان عليه دفع قيمة الخسارة من ماله، ولو هلك الحيوان أو حدث فيه عيب جديد فإنه على حساب المشتري الذي هو في يده، إذن ما دام أنه يضمن نقصه فيستحق خراجه، وهكذا الخراج بالضمان، فما استفاده لا يحق للبائع أن يطالب فيه؛ لأنها كانت في ضمانه، فلو تلفت لتحمل ضمانها.

المحور الثالث: معايير القـرار التمويلي الإسلامي .

حتى تتمكن البنوك الإسلامية من تمويل المشاريع الاستثمارية لابد من إنجاز عدة دراسات تتعلق بجدوى هذه المشاريع والتي تتمثل في ما يلي:

أولا- دراسة الجدوى المبدئية

تعتبر دراسة الجوى المبدئية من أوائل الدراسات التي تعتمده البنوك الإسلامية للحكم على المشاريع إذا كانت تستحق التمويل أم لا، وتتعلق هذه الدراسة بالجانب الشرعي، أي أن يكون الهدف من المشروع مقبولا شرعا وأن لا يكون فيه ضررا على المسلمين أكثر من

26- سليمان ناصر، " **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة** "، مرجع سابق، ص178-179.

27- محمد بن صالح حمدي، " **الغنم بالغرم والخراج بالضمان** "، تاريخ الاطلاع 2009/09/14، متوفر على الرابط التالي: http://elhamiz.jeeran.com/ghanem.htm

* الضمان: هو الالتزام بالتعويض المالي عن ضرر بالغير

28 - إدريس صالح الشيخ فقيه، " **القواعد والضوابط الفقهية في نظرية الضمان - دراسة فقهية تحليلية**-"، مذكرة ماجستير، الجامعة الاردنية، 2006، ص 109.

نفعه، وأن يكون المشروع جائزا من كل النواحي من أوله إلى نهايته، وكما يجب أن يمول المشروع بطرق شرعية، وأن يكون هذا المشروع في مجال الأنشطة الهامة وهو ما يعني إعطاء الأهمية للأولويات والضروريات[29].

يجب أن تتم دراسة الجدوى المبدئية بدقة كبيرة حتى يتم التأكد من السلامة الشرعية للمشروع وبالتالي السماح للبنك الإسلامي بالقيام بالدراسات الأخرى.

ثانيا– دراسة الجدوى البيئية و القانونية

1. دراسة الجدوى البيئية

مع بداية التطبيق الفعلي لقوانين البيئة من طرف كثير من الدول أصبحت دراسة الجدوى البيئية لها أهمية خاصة، فمن خلال هذه الدراسة يمكن تقسيم الآثار البيئية للمشروعات الاستثمارية قيد الدراسة والتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع على البيئة والعمل على تعظيم الآثار الإيجابية والإقلال من الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن ومنع حدوثها برفض المشروع إذا تطلب الأمر.

2. دراسة الجدوى القانونية

تشمل هذه الدراسات كافة التشريعات الخاصة بالقوانين والتشريعات الوضعية والنظام الأساسي، وكذلك المعاملات المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية والآراء الراجحة في المذاهب الفقهية، في المسائل المالية والاستثمارية ذات الصلة بنشاط المشروع أو البنك الإسلامي.

فالدراسة القانونية تهتم بدراسة مدى توافق المشروع مع قوانين وتشريعات الاستثمار في الدولة المراد الاستثمار فيها[30].

ثالثا– دراسة الجدوى التسويقية

تعتبر دراسة الجدوى التسويقية من أهم الجوانب في دراسات الجدوى، وذلك نتيجة للتغيير المستمر والسريع في التكنولوجيا وأساليب الإنتاج إضافة إلى ظاهرة العولمة وتأثيراتها المختلفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، بالإضافة إلى ذلك التغيير الكبير في ميول وأذواق المستهلكين لصالح سلع جديدة تتماشى وأفكار الأفراد، هذه الظروف تستوجب على البنوك الإسلامية القيام بدراسة جدوى تسويقية تساعد في التعرف على جميع هذه المتغيرات.

تهتم دراسة الجدوى التسويقية بالتطرف إلى ظروف العرض والطلب السائدة في السوق، ومستويات الأسعار السائدة فيها والتنبؤ بتطور المستقبل.

رابعا– دراسة الجدوى الفنية

29– كنار بهية، " **معايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري**–"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص 80.

30– بن حسان حكيم، " **دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية** "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص26.

يتم التحليل الفني بهدف التأكد من إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية ويهتم ذلك التحليل بتحديد الاحتياجات اللازمة للمشروع، والتحقق من توافرها خلال عمر المشروع، ثم بيان هذه الاحتياجات في شكل مالي، وذلك عن النحو التالي:[31]

- التخطيط العام للمشروع.
- فكرة عامة ورسومات هندسية إجمالية.
- الطاقة القصوى للمشروع، والطاقة الممكن استغلالها.
- التكنولوجيا الأساسية ومصدر الحصول عليها، والخبرات المتاحة للتكنولوجيا.
- الآلات والمعدات وذلك بتبيين الآلات الإنتاجية ومواصفاتها، والآلات المساعدة والخدمات ومصادر شراء الآلات، والعمر الإنتاجي للآلات وغيرها.
- الإنشاءات وذلك بتبيين أنواع المباني ووضع رسومات تخطيطية للمباني وموقعها والاستهلاكيات السنوية وتكاليف الصيانة، بالإضافة إلى تقدير العمر الإنتاجي وبرامج الإحلال.
- قائمة بجميع مواد الخام والتعبئة، والتغليف مع بيان مصادرها، كما تتضمن هذه القائمة السعر الحالي للوحدة والأسعار المتوقعة خلال السنة الأولى من الإنتاج.
- العمالة وذلك بتوفير كشف شامل بكافة الأشخاص الذين سيتم استخدامهم بحيث يتضمن هذا الكشف المسمى الوظيفي والراتب الأساسي الشهري وكافة المصاريف الإضافية كالضمان الاجتماعي وتذاكر السفر والسكن والمكافآت.

تمثل الدراسة الفنية إمكانية تنفيذ المشروع من ناحية وملاءمة التكنولوجيا والآلات والمعدات وملاءمة موقع المشروع ومتطلبات المشروع من الأراضي والمباني، فالدراسة الفنية تمثل مخرجاتها مدخلات أساسية للدراسة المالية والاقتصادية، فبواسطة الدراسة الفنية يتم التحكم في قابلية المشروع للتنفيذ الفعلي من عدمه.

خامسا– دراسة الجدوى المالية و الاجتماعية

1– دراسة الجدوى المالية

بعد الانتهاء من دراسات الجدوى السابقة تنتقل البنوك الإسلامية إلى دراسة الجدوى المالية التي يتم فيها عمل خطة إنتاجية تكون مهمتها التركيز على المصروفات والتكاليف (النواحي التشغيلية)، ثم يتم عمل خطة بيعية ترتكز مهمتها أيضا على الإيرادات الناشئة من المشروع.

ولإجراء دراسة الجدوى المالية يتم تطبيق عدة معايير من بينها:

1–1–معيار الربحية القومية: وهو يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الخاصة بالمجتمع، ويتم بالتأثير السلبي الذي يحدثه المشروع على المجتمع المحيط به، كما أن هناك مشاريع استثمارية لا تهدف إلى تحقيق أهداف تجارية فقط، وإنما تهدف إلى تحقيق أهداف قومية وذلك بإحداث

31– مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سابق، ص 111.

تأثيرات مباشرة على القطاع الذي يعمل فيه، كالزيادة في دخل القطاع والزيادة في عدد العاملين الموظفين والزيادة في ادخار ذلك القطاع، والتأثيرات غير المباشرة على القطاعات الأخرى، كالزيادة في دخل القطاعات التي تتعامل مع ذلك المشروع، و الزيادة في أرصدة التحويل الخارجي نتيجة زيادة الإنتاج[32]، وقد اهتمت المنظمات العربية والدولية بتحليل هذا المعيار وأعدت مجموعة من الدراسات والبحوث عن التحليل الاجتماعي للمنفعة والنفقة بغرض المساعدة في اختيار المشروعات التي تحقق كفاءة مثلى في التشغيل وتخصيص الموارد الاستثمارية المتاحة ومن نتائج هذه الدراسات أنها قدمت عدة معايير من بينها:[33] صافي الاستهلاك الكلي، والادخار القومي من النقد الأجنبي، وصافي القيمة المضافة الكلية.

إذن فمعيار الربحية القومية يعتمد على أكثر من معيار مما يجعله يساهم بشكل كبير في اختيار المشروعات التي تحقق أو تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية.

1-2- معايير تحليل الربحية المالية: قبل الإقدام على عملية التمويل تقوم البنوك الإسلامية بتطبيق عدة معايير، ومن بين هذه المعايير:

1-2-1- معيار فترة الاسترداد: بفضل هذا المعيار يمكن التعرف على الفترة التي سوف يسترد فيها المشروع الأموال المستثمرة فيه، ويقارن بعضها ببعض من اجل تفضيل أسرعها في استرداد رأس المال المستثمر، والفترة التي يسترد المشروع فيها أمواله هي الفترة التي تتساوى فيها التدفقات النقدية الداخلة مع الخارجة[34]، ويحسب هذا المعيار حسب الطرق التالية:

- تحسب هذه النسبة عن طريق: **فترة الاسترداد= الاستثمار المبدئي/ متوسط صافي التدفقات النقدية السنوية**، علما بان **متوسط صافي التدفقات النقدية السنوية = صافي التدفقات النقدية السنوية/ عمر المشروع**
- تعتمد الطريقة الثانية على خصم التدفقات النقدية الموجبة الصافية من إجمالي قيمة الاستثمار المبدئي أولا بأول حتى يتم تغطية قيمة الاستثمار المبدئي بالكامل.

1-2-2- معيار معدل العائد على رأس المال المستثمر ومعيار صافي القيمة الحالية: **معيار معدل العائد على رأس المال المستثمر= متوسط صافي التدفقات السنويةx100/ الاستثمار المبدئي**، لكن في البنوك الإسلامية يتم احتساب هذا المعيار بقسمة معدلات الأرباح على رأس مال الصيغة التمويلية.

أما فيما يخص معيار صافي القيمة الحالية فإنها تساوي الفرق بين القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ويعتبر المشروع ذو ربحية إذا كان هذا المعيار موجب.

32- عقيل جاسم عبد الله، " **تقييم المشروعات ، إطار نظري وتطبيقي** "، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص135.

33- كوثر عبد الفتاح الأبجي، " **دراسة جدوى الاستثمار في ضوء أحكام الفقه الإسلامي** "، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م2، ع2، جدة، 1985، ص6.

34- ميلود بن مسعودة،" **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية** "، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2007-2008، ص89.

1-2-3- معيار معدل العائد/التكلفة: ويطلق عليه أيضا مؤشر الربحية، ويعرف على انه يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح عن طريق العلاقة بين مدخلات ومخرجات المشروع في شكل نسبة، ويحسب حسب الطريقة التالية: مؤشر الربحية= مجموع القيم الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية/الاستثمار المبدئي، فيتم اختيار المشاريع ذات اكبر مؤشر ربحية.

1-3- مقترحات إسلامية لدراسة الجدوى:

قدم بعض الباحثين معايير إسلامية تصلح لدراسة الجدوى من بينها:

المقترح الأول: يقترح د. أنس الزرقا خمسة معايير بديلا عن معياري الربحية التجارية والقومية وهما:[35]

- اختيار طيبات المشروع ومن الأولويات الإسلامية (ضروريات، حاجيات، كماليات).
- توليد رزق رغد لأكبر عدد من الأحياء.
- مكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل و الثروة.
- حفظ المال و تنميته.
- رعاية مصالح الأحياء من بعدنا.

المقترح الثاني: يقدم د. سيد الهواري معيارا أطلق عليه اسم "صافي القيمة المضافة الإسلامية" يختص بدراسة جدوى البنوك الإسلامية ويتكون من عنصرين:[36]

- الأجور و المرتبات.
- الفائض الاجتماعي الأساسي.

مع اعتبار وجود قيمة مضافة غير مباشرة وهي التي ستتولد من مشروعات أخرى مرتبطة بالمشروع محل البحث بروابط تكنولوجية واقتصادية، ولكنها صعبة القياس، ولذلك يجب أن ترفق مع بيانات المشروع لكي يأخذها صانعوا القرارات في الحسبان.

وهناك مؤشرات أخرى إضافية تتعلق بأثر المشروع على العمالة وعلى التوزيع وعلى الصرف الأجنبي.

المقترح الثالث: المعيار المناسب للمشروع الخاص يجب أن يكون معيارا ثنائيا ذو جانبين:

- الربحية التجارية: وهو المعيار المعروف إذ لا يتعارض تحقيق الربح مع القواعد الشرعية بل يعتبر حافزا طيبا لاستغلال الموارد المتاحة بكفاءة.

35- فادي محمد الرفاعي، " **المصارف الإسلامية** "، مرجع سابق، ص95-96.

36- كوثر عبد الفتاح الأبجي، مرجع سابق، ص8.

- التكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع المحيط بالمشروع نتيجة لقيامه بأنشطته، فالجانب الأول تعيين عنصرا إيجابيا خاصا بالعائد سعيا وراء تضخيمه والثاني تعيين عنصر سلبيا يختص بالتكلفة التي يتكبدها المجتمع نتيجة لهذا الاستثمار سعيا وراء تخفيضها.

والاستثمار الذي يحقق كلا الهدفين هو الاستثمار الأمثل من وجهة نظر المشروعات الخاصة، ويمكن أن نطلق عليه اسم "المعيار الإسلامي للعائد الخاص".

الخاتـمة :

نخلص من خلال الأفكار التي استعرضتها دراستنا لموضوع أبعاد القرار التمويلي في البنوك الإسلامية إلى نتائج مفادها :

- للمصارف الإسلامية توجه فكري خاص بها يختلف تمام الاختلاف عن التوجه الفكري الذي تنتهجه البنوك الربوية ، إذ تسعى البنوك الإسلامية إلى توجيه عملياتها بما يخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية ، و تساهم في تقليص الهوة داخل المجتمعات الإسلامية بين السلوك الاجتماعي والسلوك الاقتصادي عن طريق تخليق (التربية) الحياة الاقتصادية، وقد شاع داخل الأوساط الاقتصادية الغربية أن السلوك الاقتصادي يخضع كما تصوره النظريات الاقتصادية للمعايير العلمية فقط ، وهذه المعايير تقع خارج نطاق المعايير الخلقية، ولا علاقة لها بها ، وهو المبدأ الغربي الذي جعل الإنسان الاقتصادي في عزلة عن باقي العناصر الروحية.
- لا يمكن فصل الاقتصاد عن الدين كما أنه لا يمكن تحسين أحوال المجتمع بدون ربط حاجياتهم بالجانب الروحي ، و أن القرار التمويلي في البنوك الإسلامية يتميز بارتباطه بالشريعة الإسلامية بشكل عام، كما أنه يربط جميع أهدافه وضوابطه بالمنهج الرباني ، و يستهدف تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا .
- إن البعد الأخلاقي في البنوك الإسلامية يعد من أهم الأسس التي تقوم عليها في تعاملاتها مع الغير، إضافة إلى المعايير التقنية الأخرى .